استفهامات وتساؤلات:
في هذا الإطار ورد عدد من التساؤلات من الأخوة الزوار، فقد وضع الأخ عبدالسلام علي (اليمن) تساؤلاً قال فيه: إذا كانت الانتخابات والتعددية السياسية شراً واقعاً فكيف نتعامل مع هذا الواقع؟ وهل نترك الميدان للعلمانيين والشيوعيين ليخوضوه وعلى الإسلاميين أن لا يتنجسوا بالانتخابات؟
رفض مطلق:
في هذه المسألة برز عدد لا بأس به من الإخوة المشاركين بأطاريحهم وتعليقاتهم رافضين لمبدأ المشاركة، ومن هؤلاء الأخ علي مبارك (اليمن) الذي يرى بأن مسألة الانتخابات مسألة مهمة، وأن كل ما قيل من شبهات حول الدخول فلا يصح الاستدلال بها؛ إما لفارق القياس أو عد إثبات الأصل وغيره وكل ما قيل من مصالح أو مبررات فلا يبرر مزلقاً عقدياً واحداً يرتكبه عضو.
ويرى الأخ عباده الشامي بأن الناظر إلى التجربة البرلمانية في كل البلاد التي تبناها بعض الإسلاميين، لنرى بكل وضوح وجلاء أن هؤلاء الإسلاميين لم يقدموا أي شيء يذكر على صعيد ما تذرعوا به لدخولهم لهذه المجالس الشركية؛ إلا ما يمكن أن يقدموه في مجال الخدمات فقط، وهو ما يستطيع أن يقدمه أي نائب سواء أكان إسلامياً أو غير إسلامي، وإلا فلننظر ونتفحص بإنصاف ما قدموه طوال هذه العقود على صعيد نصرة دين الله وتحكيم شرعه، وعلى صعيد منع المنكرات وتفشيها في المجتمعات؛ بل إن الحق أنهم قد ساهموا في إصباغ الشرعية على كل هذا الباطل وهذه المنكرات، وذلك لأن من يوافق على التجربة البرلمانية الديمقراطية فلا شك أنه موافق على كل مبادئها، والتي من بينها حرية العقيدة التي ليس لها معنى إلا الردة، وحرية الرأي التي ليس له تطبيق إلا في التهجم والسخرية بدين الله، والحرية الشخصية والتي ليس لها معنى إلا الإباحية؛ فكل هذه الأمور وإن أنكروها تصريحاً لكنها حقيقة واقعة، إضافة إلى إضفائهم الشرعية على الأنظمة المبدلة لشرع الله والمعادية له.
ويرى الأخ ابن جار الله (السعودية) في الانتخابات بأنه أولاً من الناحية التعددية السياسية نجدها مبنية على إعطاء الحق المطلق لكل فرد أو حزب بالتعبير عن رأيه السياسي وغيره ولا تكاد تجد لأحدٍ من الإسلاميين الممارسين للعمل السياسي كلمة مبادئ أو ثوابت إسلامية في العمل السياسي التعددي مطلقاً، حتى سئل أحد المنظرين فيما إذا توصلوا للحكم فهل ستمنحون للملاحدة وغيرهم ممن يخالف العقيدة الإسلامية حق التشكيل الحزبي ؟ فأجاب بنعم!!.

ويضيف الأخ ابن جار الله: هكذا أصبحت الثوابت مغيبة لأجل تحصيل منصب دنيوي باسم الإسلام ،!وسبب ذلك هو قبول هؤلاء الإسلاميين بالدستور الذي يرفع شعار "الإسلام دين الدولة" بحكم الأغلبية، ولكنه لا ينص على أن الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع والحكم؛ بل الشعب هو مصدر ذلك، وبهذا أقروا من حيث لا يشعرون بأن الإسلام ليس فيه سياسية وأنه في حاجة إليها .
وتأتي ضمن المشاركات الطيبة في بحث هذه القضية مشاركة الأخ أبي أنس من السودان، حيث جاء فيها:
لقد انتهجت كثير من الجماعات الإسلامية السلفية وغيرها نهج الدخول في البرلمانات القائمة على أساس الديمقراطية، ووجدوا بعض الفتاوى التي تؤيد فعلهم هذا من بعض العلماء السلفيين في السعودية ومصر والكويت وباكستان والسودان والجزائر وغيرها.
ليس لدي اعتراض على العمل السياسي في ظل الحكومات التي تحكم الشريعة أو التي لا تحكم الشريعة من غير إظهار الموالاة للحكام الذين يحكمون بغير شرع الله سبحانه وتعالى. ولكن أميل الآن إلى عدم جواز الدخول في اللعبة الديمقراطية للأسباب التالية:
1- الديمقراطية كفر باتفاق العلماء، والدخول في اللعبة الديمقراطية إقرار عملي بها، ولا أظن أن إنكارها باللسان مجدٍ بعد إقرارها عملياً.
2- السؤال الموجه إلى الذين يرون العمل من خلال الديمقراطية: ماذا لو فزتم فوزاً ساحقاً، وتمكنتم من الحكم؟ فماذا ستفعلون بالديمقراطية والأحزاب العلمانية التي تدعو إلى الكفر؟ هل ستتركونها أم ستقضون على الديمقراطية؟ فإن قالوا: نعم سنقضي عليها، قيل: هذا نقض للعهد ولا يشترط أن يكون العهد مكتوباً أو ملفوظاً فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً. وهذا الثاني فيه دلالة على أن الدخول في اللعبة الديمقراطية إقرار عملي بها.
3- القسم على احترام الدستور لا يصح أن يقال: إنه من قبيل المعاريض وإطلاق العام وإرادة الخاص؛ لأن الدستور قائم على أساس الكفر، وهذا فيه تلبيس على كثير من العوام.
4- الواجب البراءة من الكفر وأهله، وعدم الجلوس في المجالس التي يستهزأ فيها بشرع الله ويكفر فيها بآياته.
5- دلت التجربة أن سالكي هذا الطريق من الإسلاميين بدؤوا يتنازلون عن كثير من مبادئهم شيئاً فشيئاً .
6- لم تنجح أية تجربة من هذه التجارب في إقامة نظام إسلامي، وأن نجحت في تحقيق بعض المصالح ودرء بعض المفاسد.

7- وهب أنهم حكموا الشريعة، فهل رضي الناس بها لأنها شرع الله أم لأن الأغلبية أقرتها؟ وهل إذا قبلت لأن الأغلبية أقرتها تكون عبادة على هذا الوجه؟ ولا يرد عليّ هنا: وماذا لو قبلوها كرهاً عبر القتال؟ فإن طريق الجهاد هو طريق السلف، وهو الذي دلت عليه النصوص.

الأخ عبدالقادر الغنامي (سويسرا) جاء في مشاركته: إن لدخول الإسلاميين معترك السياسة محاسن ومساوئ عدة، لكن لما تغلبت المساوئ في نظر العبد الضعيف على المحاسن ولوجود عدد كبير من الإسلاميين ممن ينتهجون النهج السياسي أو يؤيدونه، فإني سأركز على الجوانب السلبية، علماً بأني لن أدخل في التكييف الشرعي للعمل السياسي لأني لست أهلاً لذلك، وسأكتفي بالجانب الفكري من المسألة. فأقول وبالله التوفيق:

أولا- إن الدخول إلى البرلمانات يفضي إلى ما يمكن تسميته "تسلعة" الإسلام أي جعله سلعة سياسية كباقي السلع السياسية، إذ يقدَّم إلي الناخبين المسلمين جنباً إلى جنبٍ مع العلمانية والديمقراطية والاشتراكية والقومية؛ فيختار الناخب الأفيد لمصالحه، بينما جُعل الإسلام ليحكم المسلمين في ذواتهم وفي حياتهم الأسرية والاقتصادية والاجتماعية، فيضحوا في سبيله لا يصوتوا لصالحه أو ضده.

ثانيا- إن الدخول إلى البرلمانات يضع الحجب والعقبات بين الدعاة والمدعوين، فكيف يفرق المناضل الشيوعي أو الاشتراكي أو العضو في حزب علماني بين ما لله وما للحزب الإسلامي؟! إن من شأن ذلك أن يوجد تشويشاً في أذهان المدعوين فلا يُقبلوا على الإسلام الذي جاء لإنقاذهم.

أما الأخ محمد هزاع العجمي (الكويت) ؛فيقول: المجالس التشريعية تخالف أصل توحيد الله، إذ إن اسمها "المجالس التشريعية" والمصيبة الكبرى أن هذه الدول تحكمها العلمانية، ولا أرى بعد هذا كفراً، حيث إن شريعة الله -جل وعلا- تطرح للتصويت فإن عارضت الأغلبية لم تحكم شريعة الله، وماذا بعد الحق إلا الضلال-قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً) [النساء:60]

وقال تعالى : (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ).

قال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)، والأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء؛ فأنا أسألكم جميعاً: من أعطاهم حق التشريع؟.

تأييد وترحيب:
كما جاء عدد من المشاركات مؤيدة لتجربة دخول الإسلاميين للانتخابات البرلمانية، ومن هذه المشاركات مداخلة الأخ أبي طلحة (الظهران) حيث قال: في الحقيقة من مكملات الشخصية الإسلامية أن يكون لها نصيب من السياسة وإدارة المجتمع، حيث إنه من متممات ذلك خوض البرلمانات والتجمعات الشعوبية والسياسية لإثبات الوجود الإسلامي الصحيح، لا ما ينعق به المتلبسون بالأقنعة لكي يخادعون ويفعلون ما تشاء به أنفسهم.
فلذلك نطالب بكل من كان على هذه الثغرة الإسلامية أن يسدها، وألا يترك مجالاً للمشوهين أن يعتلوا المناصب ويديروا ما شاؤوا وعلى حسب أهوائهم ومذاهبهم..
بينما يرى الأخ أبو أسامة الحضرمي (اليمن) بأن الدخول في هذه البرلمانات حجب الكثير من الشرور .. ويرى أن الاختيار بين المشاركة وعدمها كمن يخير بن اللون الأسود الحالك واللون الرمادي .وهنا يأتي دور العلماء في تقدير تطبيق قاعدة أهون الشرين . ويضيف: .يعلم الجميع أنه لم تغلق المعاهد العلمية ويضيق على العلماء إلا عندما قل نصاب الإسلاميين في المجلس، ويوم أن كان لهم وزن فيه لم يحدث شيء مما يحدث الآن من التضييق على الدعوة والدعاة؛ لذا فإن المشاركة وفي هذا الوضع ضرورة لابد منها لتـأمين سير الدعوة ودفع المكائد عنها قدر المستطاع.
ويؤكد ذلك الأخ محمد الحبر (بريطانيا) الذي يقول: المشاركة في الانتخابات البرلمانية من مسائل السياسة الشرعية التي تخضع للموازنة بين قاعدة المصالح والمفاسد؛ فإذا اقتضت المصلحة التي يقدرها العلماء الشرعيون والقادة الحركيون أن يشارك الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية؛ فأرى أن الواجب عليهم أن يستعينوا بالله ويخوضوا التجربة، وهذه ليست فتوى ولكنه فهمي أنا . وفي ظني أن المشاركة ستحقق للإسلاميين فوائد جمة منها: أنها تمكنهم من إيصال صوتهم إلى البرلمانات، والمطالبة بحكم الله في أعلى مؤسسات البلاد، ومنها صقل مواهب وقدرات الإسلاميين السياسية والمران على محاورة الآخرين بالحجة والبرهان، ومنها دعم المشاريع الإصلاحية بالتصويت لصالحها وهذا أضعف الواجبات، والسعي في إبطال مشاريع المفسدين، ومنها أن الحصانات لأعضاء البرلمانات ستزيد الإسلاميين قوة وجرأة وسعة في الحركة، ومنها الاحتكاك بالجماهير وخدمة قضاياهم، فذلك يكسب الدعاة سعة أفق، وينزل بهم إلى ميادين العمل، وهذا في حد ذاته دعوة، وأخيراً إعطاء العالم دليلاً مادياً على

انحياز الأمة للمشروع الإسلامي، وثقتنا في الأمة يجب أن تكون عامرة، ولا يجوز أن نفترض انحياز الجماهير للتيار العلماني إلا في حالات التزوير أو التنازع والشقاق والسلبية.

أما الأخ أسامة (مصر) فجاءت مساهمته لتقول: إن ديار المسلمين التي ضاعت، وأعراض عشرات الآلاف من نسائهم التي انتهكت، و الفتنة التي نعيشها الآن باحتلال العراق، و تحكم المشركين فينا، ونهبهم لثرواتنا؛ كل ذلك يعود في المقام الأول لغياب جيش مسلم للدولة الإسلامية التي تدفع عنا المعتدين، و تطبق بيننا أحكام الله بخصوص الاقتتال بين المؤمنين يوم دارت الحرب بين العراق وإيران وترتب عليها كل تلك الشرور .

أما بخصوص الانتخابات؛ فإنه لا يمكن فصلها عن هذا السياق، فالانتخابات وسيلة رأت جماعة "الإخوان المسلمين" أن تسلكها ضمن وسائلها في سعيها منذ نشأتها للتمكين لدين الله في الأرض. والمعلوم أن الجماعات الموجودة على الساحة المصرية وغيرها لا تشارك كلها في الانتخابات، وقد أتاح ذلك لغير المشاركين مساحة كبيرة لممارسة أنشطتهم وفق مناهجهم في الدعوة. والسؤال المطروح هنا بالقياس هو: ماذا حقق غير المشاركين رغم ما يتمتعون به من حرية واسعة في ممارسة دعوتهم؟؛ بل وأسأل: وماذا حققت مؤسسات الدعوة في دولة تعتبر تلك المؤسسات جزءًا من الدولة ومصدر شرعية لنظام الحكم؟. آن الأوان أن تتوجه سهام المسلمين إلى نحور أعدائهم؛ فالحرب على الإسلام وأهله جميعاً .

وتأتي مساهمة الأخت سارة (مصر) فتبدأ تساؤلها -بحرقة- فتقول: أود أن أسأل عن أسباب المصائب الآتية: عدم قدرتنا على تحرير فلسطين منذ أكثر من خمسين عاماً؟ ، تحرير الكويت بواسطة أمريكا، ثم احتلال العراق؟ أليس السبب هو غياب دولة الخلافة؟ . على المسلم الذي يتبع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إن يجيب عن هذا السؤل: ما هو واجبه تجاه اغتصاب عشرات الآلاف من المسلمات؟. مجمل أحوال المسلمين من حيث نظم الحكم والتشريعات والمعاملات والمناهج، ومن حيث علاقة الحاكم بالرعية، ومن حيث العلاقات بين الدول المسلمة والوزن الدولي للمسلمين، كل ذلك يوجب علينا شرعاً السعي للتغيير إبراءً للذمة أمام الله -سبحانه وتعالى- . مطلوب هنا الاجتهاد واستحداث وسائل تناسب الحالة؛ لأن ولاة الأمور مسلمون، وإلا لجاز الخروج عنهم وعدم السمع والطاعة لهم، فضلاً عن اتساع رقعة المجتمعات، وإدارة الأمور من خلال المؤسسات. المؤسسات التي يتكون أعضاؤها بالانتخاب هي

مؤسسات مسلمة لدول مسلمة، ومن خلالها يمكن توجيه النصح لولاة الأمور "الدين النصيحة . . " فهل يجوز ترك مؤسسات الدولة المسلمة لأصحاب الأفكار الهدامة والعابثين؟ . ومهما كانت النتائج؛ فهذا سعي والمسلم مكلف ببذل الجهد طلبا للأجر (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

ويقول الأخ عبد الباقي شرف الإسلام (بنغلاديش): لا شك أن تولية أمر الدولة من أهم المناصب التي تتحكم في الأمور العظام، وإذا كان الله قد خلق آدم وبعثه كخليفة في الأرض فإن بني آدم يجب أن يكونوا كذلك، ولذا فأرى أن عزوف الإسلاميين عن الساحة السياسية وترك دفة الحكم في يد من لا يرجون لله وقاراً ضعفاً وتضارباً مع المصالح والمقاصد الشرعية، ولنا في قصة نبي الله يوسف عبرة (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم).

ويضيف: بما أن السياسة التقليدية قد ضربت أطنابها وتعمقت جذورها؛ فإن على الساسة الإسلاميين أن يدخلوا السياسة بحكمة، وألا يتوقعوا التغيير رأساً علي عقب بين عشية وضحاها، وليكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة، وليعلموا دائماً أن أهل السنة والجماعة يعرفون الحق ويرحمون الخلق، وأن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي، وأن الحكمة ضالة المؤمن أني وجدها فهو أولى بها، وأن ترك أعداء الدين يشربون الخمر خير من نهيهم عن المنكر ليصحو من سكرتهم، ويعملوا في المسلمين قتلاً وتشريداً، وأن المرأة شرفها الله لتكون مربية للقادة وصنع الأجيال، والرجل لا يكاد يحسن هذه الصنعة؛ فلتتقي الله وهي على هذا الثغر ولا تترك صنعتها التي تحسنها.

ويؤكد الأخ فهد العنزي (السعودية) على عدة نقاط، هي:

أولا : البرلمان في نظر الإسلاميين وسيلة وحيدة لإيصال صوتهم للناس مع عدم قناعتهم بأنها ليست النموذج الإسلامي الأمثل لكنها حيلة المضطر.

ثانيا : في حالة وجود المجالس فعلاً؛ فكون من يجلس عليها أو على أكثرها أو بعضها إسلاميون ضرورة لسد الطريق على أهل الفكر المحرف، وتخفيف الشر، وقول الحق، والمدافعة عن بعض البرامج الإسلامية.

ثالثا: بجب ألا يؤثر دخول الإسلاميين البرلمان في بلد على نشاطهم الدعوي.

رابعا : لقد حققوا في دخولهم أشياء كثيرة ومنعوا بعض القرارت المنكرة، واثبتوا للناس أن الإسلام دين كامل وللحياة والآخرة معاً.

خامسا: لا أرى دخول المرأة مطلقاً في البرلمان لمفاسد كثيرة، ولكن يمكن لها أن تنتخب .
سادسا : يجب على الإسلاميين أن يعرفوا السياسة ولعبتها، ودخول البرلمان يساعدهم في ذلك، ويثبت وجودهم.
ويقول الأخ محمد القضاة (الأردن): إن العالم اليوم قد تغير عما كان عليه في السابق، وإن قضايا السياسة لم تعد تدار وفق رؤية داخلية مستقلة لذلك البلد أو ذاك، ولكن أصبحت السياسة الدولية التي يمليها الأقوياء في العالم هي السائدة في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية الرسمية (أنظمة وحكومات) وقد شرعت العديد من القوانين لخدمة أهدافهم، ولضمان عدم تمرد أحد عليهم، خاصة من الدول الضعيفة عسكرياً وسياسياً وغنية بثرواتها النفطية...إلخ، ومن هنا لم تعد مهمة الإسلاميين سهلة لإيجاد نظام إسلامي وحكومة إسلامية في ظل هذه الظروف الصعبة؛ بل والمعقدة، ولكن هل هذا هو نهاية المطاف؟ هل إذا لم نستطع إقامة حكومة إسلامية نعتزل السياسة وندعها لأصحاب الأفكار والأهداف الخبيثة؟ ومن هنا كانت المشاركة في البرلمانات تحقق مصلحة للأمة تطغى على سلبيات المشاركة في الحياة السياسية والمنابر الحرة التي يمكن أن يصلها الإسلاميون بالانتخاب، ويسعون فيها للتغيير بالطرق السلمية، وهذه المنابر إن لم تملئ بالإسلاميين ملئت بغيرهم من علمانيين وبعثيين..إلخ.
الأخ محمد سعيد علي (السودان) يقول: إن المشاركة في كثير من البلاد كان لها نفع واضح من جهة عرض الدعوة من خلال هذه المنابر وعدم إخلاء الساحات لأصحاب الأفكار المنحرفة، إضافة إلى تقديم الإسلام كنموذج صالح لكل زمان ومكان من خلال خدمة الجماهير والتصدي لقضاياها اليومية مما يعزز الثقة في الدعاة.
وجاء في مشاركة الأخ عبدالله عيد العتيبي (الكويت): الحياة السياسية جزء مهم من حياة الناس، و عدم خوض الإسلاميين لها سيكون إما باعتزال العمل السياسي بشكل كامل، و التحول لوعاظ يصلحون ما يفسد صاحب القرار السياسي، أو محاولة إضفاء التبريرات الشرعية لما يقوم به الحاكم هرباً من الحرج الاجتماعي الذي سببه مطالبة الناس لهم بالإصلاح؛ فإن لم يكن هذا و لا ذاك كان التحول إلى الطرف الآخر و هو تكفير النظام، و السعي لتغيره عبر تشكيل خلايا سريه و دعوة للعزلة حتى يكون التمكين، و لا يخفى فساد مثل هذا الرأي، و ما ناله المسلمون من ويلاته. بقي أن يشاركوا أو على الأقل أن يدعموا من يشارك بالتصويت أو بالنصيحة بدلاً من الانسحاب من ميدان المواجهة، كما أن التجربة دلت على أن مثل هذه المشاركة تنضج الجماعات

الإسلامية، وتجعلها على وعي بما يجري. و كثير من التغير الذي جرى لمناهج الإسلاميين في التعامل مع الحكومات كان بسبب فهمهم لواقع لم يكونوا على علم به من قبل.